

متطلبات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل

The requirements of the Algerian security strategy in light of the security threats in the Sahel region

يعقوب حنان*، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

y.hannane@univ-lagh.dz

علي بقشيش، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

a.bakchiche@univ-lagh.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/04/07 تاريخ قبول المقال: 2022/05/01 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الإنهيار والإنفلات الأمني أو حالة اللأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من الأزمات كتنامي التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة والأزمات الحدودية... الخ. هذا وتطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي إهتمام عدة دوائر فاللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى "محجّ سياسي وأمني ثنائي ومتعدد الأطراف"، لكن منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالاً لإعادة القراءة لإكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك إتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقاً وغرباً وجنوباً. وعليه تحاول هذه الورقة تحديد التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصّة الأزمة الأمنية في مالي وطبيعة التغيرات التي تفرضها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، العقيدة الأمنية الجزائرية، الأمن القومي الجزائري، التهديدات الأمنية، الساحل الإفريقي.

Abstract:

The African Sahel region is considered as one of the regions of the world that is experiencing a state of collapse, insecurity and the negative effects on the population of the region, as this region has become the main source of many crises such as the growth of terrorist threats, organized crime and border crises...etc.

Algeria's security relations with its regional neighbors are attracting interest from several quarters: the multilateral security meetings held in Algeria exceeded 60 meetings in 2012 and 2013; This has made Algeria a "bilateral and multilateral political and security pilgrimage."

But the Sahelo-Saharan region, which has a geopolitical specificity, is increasingly making Algerian foreign policy a space for re-reading to discover the springs and means of this movement towards a region and borders exceeding the 6,343 km that are 'extend beyond the Algerian borders in the east, west and south.

Accordingly, this article attempts to identify the security threats in the African Sahel, in particular the security crisis in Mali, and the nature of the changes it imposes on the Algerian security strategy.

Key words: Algeria; Algerian security strategy; Algerian national security; security threats; African Sahel region.

مقدمة:

عرف مفهوم الأمن تحولات متسارعة أدت إلى تغييرات جذرية في طبيعة التهديدات المعاصرة لسيادة الدول وحدودها وتعرف هذه التهديدات باللاتماتلية كما يطلق عليها بثلاثي الموت والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وفي إطار مجابهة هذا الأشكال الجديدة من التهديدات الأمنية تبرز أهمية العقيدة الأمنية للدبلوماسية الخارجية للدول المعنية بصد أخطار تلك التهديدات وتعريف التحديات والمخاطر والأدوات الملائمة لمجابهتها على إعتبار أنها تمثل جملة الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل البناء الفكري لقضية الأمن في الدولة، وتتبنى الدولة تلك العقيدة وتعتبرها منطلقا لها في تعاطيها مع القضايا والتحديات التي تواجهها كما تعتبر تلك العقيدة أساس تفسير وفهم ومجابهة كل المسائل ذات الطبيعة الأمنية.

وأكثر المناطق التي أصبحت عرضة لأخطار التهديدات الأمنية اللاتماتلية، منطقة الساحل الإفريقي التي تعرف إنتشارا كبيرا لهذه الأشكال من التهديدات وخاصة في العشر سنوات الأخيرة كون هذه المنطقة توفر بيئة مناسبة لرواج مثل هذه الأنشطة فأغلب دول هذه المنطقة لها إقتصاديات هي الأفقر في العالم وأعلى نسب الأمية إذ تقدر نسبتها من 42% إلى 83% في دول تجمع الساحل الإفريقي ومن أهم مراكز العبور للأنشطة غير الشرعية، كما شهدت أغلب دول هذه المنطقة أكبر عدد من الانقلابات العسكرية مما أدى إلى هشاشة الأوضاع السياسية وتعرض أغلب دول المنطقة لأطول مواسم الجفاف سنويا مما يؤدي إلى إنتشار الأوبئة والأمراض كالمالريا وغيرها.

ومع اندلاع الأزمة الأمنية الأخيرة وخاصة في دولة مالي بعد تمرد حركة الأزواد في الشمال وأزمة ليبيا التي فاقمت الوضع في منطقة الساحل الإفريقي إشتدت التهديدات الأمنية وأصبحت أكثر خطورة على الأمن والسلم الإقليميين مما فرض على دول تلك المنطقة بل على المجتمع الدولي برمته التحرك للحد من أخطار تلك التهديدات.

ونظرا لموقع الجزائر المحاذي لتلك المنطقة وتأثرها المباشر بتلك التهديدات (حيث تعرضت الجزائر لأكثر من 28 عملا إرهابيا داخل حدودها بين سنتي 2002 و 2009) اضطرت الجزائر إلى رمي

ثقلها الدبلوماسي والأمني نحو تلك المنطقة ولعب دور محوري لمعالجة آثار تلك التهديدات على أمنها القومي خاصة وأمن المنطقة بشكل عام.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما طبيعة التغييرات التي تفرضها التهديدات الجديدة للأزمة الأمنية في مالي على الدبلوماسية الأمنية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

تتطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالي:

تفرض طبيعة التهديدات التي تثيرها الأزمة الأمنية الحالية في مالي تغييرا جذريا في العقيدة الأمنية للدبلوماسية الجزائرية.

المناهج المعتمدة في الدراسة

نعمت في الإجابة على هذه الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي لخصر مقومات العقيدة الأمنية للدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمات ذات الطابع الدولي والإقليمي بشكل عام والأزمة الأمنية الأخيرة في دولة مالي منذ نشوبها سنة 2012 بشكل خاص، وطبيعة التحولات التي تفرضها هذه الأزمة على سلوك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية.

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: محددات المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمات إقليمي ودوليا

المحور الثاني: الأزمة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

المحور الثالث: أثر تهديدات أزمة مالي على الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

1- محددات المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمات إقليمي ودوليا:

تعمل الجزائر جاهدة للمساهمة في إرساء السلم في القارة الإفريقية وتعزيز استقرارها تحت مظلة الهيئات الإقليمية الشرعية كمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد الإفريقي حاليا.

وتعتبر الجزائر أحد اللاعبين الرئيسيين في بلورة وتكريس السلم والأمن في القارة الإفريقية التي تعرف أزمات أمنية من فترة إلى أخرى ونزاعات مسلحة في عدة مناطق من القارة وخاصة في منطقة الساحل ويقوم الدور الجزائري على مقاربة دبلوماسية مستندة على مبادئ أساسية كمبدأ الحل السلمي للنزاعات ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية للدول الإفريقية¹.

ولازالت القضايا الإفريقية من أهم أولويات الدبلوماسية الجزائرية وقد تعاضم هذا الإهتمام بعد العودة المسجلة في القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية من خلال المبادرة التي تعتبر الجزائر أحد أضلاعها الثلاثة وهي مبادرة الرؤساء الثلاث (الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الجنوب إفريقي تابو مبيكي، والنيجيري

أوبا سانجو (لبلورة خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP، وقد ضمت هذه المبادرة إلى خطة أوميغا plan omega التي أطلقها الرئيس السينغالي عبد الله واد لتتشكل مبادرة موحدة تعرف بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD التي ترمي إلى تقليص الفجوة التنموية بين دول إفريقيا والدول المتقدمة².

وقد رافق عودة الجزائر إلى الساحة الإفريقية إنشاء آليات قارية أكثر فاعلية متمثلة في إنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي سنة 2002 كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي سنة 2004 بدلا من آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها التي أنشأت سنة 1993 التي أثبتت محدوديتها في حل النزاعات الأمنية، كما تم وضع نظام قاري للإنذار السريع والقوة الإفريقية الجاهزة التي كانت من المفروض أن تدخل حيز التنفيذ سنة 2010³.

وقد كان لجهود الجزائر دور بارز في توقيع الإتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته التي صدرت عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية باعتبار الجزائر من الدول الأولى التي عانت من ظاهرة الإرهاب وتحذيرها الدائم من خطورة هذه الظاهرة وتشعبها، بالإضافة إلى أنها ظاهرة عابرة للحدود والأوطان وضرورة مجابتهها بشكل جماعي وعدم الاكتفاء بالجهود الذاتية فقط⁴.

كما تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب سنة 2002 كإحدى الآليات التي وضعتها الإتفاقية الإفريقية لسنة 1999. وتم تعزيز كل تلك الجهود بمبادرات ذات طابع إقليمي، إذ كانت الجزائر من أولى الدول التي دفعت نحو تبني رؤية مشتركة قائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي مدعوم بإرادة سياسية مشتركة خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في مارس 2010، حيث تم الاتفاق على تفعيل آليات للتنسيق الأمني والعسكري عبر إحداث لجننتين للأركان العسكرية ولتنسيق المصالح الأمنية وتشكيل قوة عسكرية مشتركة بين دول الميدان في الساحل الإفريقي (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) من أجل حماية الحدود المشتركة من تهديدات تنظيم القاعدة الناشط في تلك المناطق الحدودية⁵.

ولتجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية بادرت الجزائر بإقتراح تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية ومعاقبة الدول التي تدفع فديات خلال اجتماع لوزراء العدل العرب بجدة السعودية سنة 2015⁶. وتقوم المقاربة الأمنية الجزائرية لحل مختلف أشكال الأزمات الإقليمية على جملة من المحددات التي يمكن حصرها في الآتي:

1.1- محددات تاريخية:

تتمثل في مجموعة الأطر الذهنية المشكلة للشخصية والهوية الجزائرية التي تغذي العقيدة الجزائرية التي جابهت الإستعمار بشتى الطرق السياسية والعمل المسلح خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945⁷.

2.1- محددات جغرافية:

يمنح الموقع الاستراتيجي للجزائر أبعادا متعددة فهناك البعد المغربي والمتوسطي بالإضافة إلى البعد الإفريقي وقد أسهم هذه التعدد في تشكيل العقيدة الأمنية للجزائر بالإضافة إلى الدور المحوري الذي لعبته الجزائر في دعم حركات التحرر سابقا ومحاربة ظاهرة الإرهاب حاليا في ظل التحولات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001⁸.

1-3- محددات إيديولوجية:

يشكل البعد الإيديولوجي أحد أهم أعمدة العقيدة الأمنية الجزائرية ومن عناصر هذه الإيديولوجيا الاشتراكية ومبادئها المضادة للإستغلال والإستعمار، وقد كان لخيار نظام الحزب الواحد دور في بلورة هذه الإيديولوجيا إذ كان ينظر لحزب جبهة التحرير الوطني كإطار لتجسيد الوحدة الوطنية خاصة بعد الإنشقاقات التي عرفتها البلاد بعيد الإستقلال مباشرة، وقد تم تكريس عناصر هذه الإيديولوجيا في المواثيق الوطنية الرسمية لسنوات 1964، 1976 و1986 التي تعتبر مراجع أساسية للأحكام الدستورية آنذاك، وقد حددت الإيديولوجية الاشتراكية ملامح العقيدة الأمنية الجزائرية لما يزيد على الثلاثين سنة التي تلت الإستقلال بإعتبارها النهج الوحيد الكفيل بتحقيق الإستقلال التام والقضاء على الإستغلال. ومن المبادئ الأخرى لهذه العقيدة مناصرة القضايا العادلة في العالم وحركات التحرر الوطني وعلى رأسها القضية الفلسطينية ودعم التوجه العربي القومي ضد إسرائيل وتعزيز المكانة الإقليمية للجزائر والارتكاز على الجيش الوطني الشعبي في مسيرة التنمية.

2- الأزمة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري:

يعتبر الساحل الإفريقي من أخطر الأقاليم في العالم التي تثير العديد من التهديدات الأمنية إقليمية وحتى دوليا وتعتبر أزمة مالي من أبرز الأزمات الأمنية في تلك المنطقة

1.2- أزمة مالي:

أدخل تعاني دولة مالي كأغلب الدول الإفريقية من أزمة بناء الدولة نظرا لهشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية والمؤسسات السياسية التمثيلية وتاريخ طويل من الصراع على السلطة تعكسه إنقلابات متوالية لأنظمة دكتاتورية في سياق إضطرابات إجتماعية ووضع إقتصادي مزري وظروف مناخية قاسية تتميز بطول موسم الجفاف والقهط، وترتب دولة مالي ضمن آخر عشرين دولة الأفقر في العالم حسب تقرير مجلة التمويل العالمي لسنة 2013 كما تعاني مالي من إختلال تنموي جلي فهناك الشمال الأقل تنمية تعتبر مدن

تمبوكتو وغازو وكيدال أهم مدنه في حين تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية الأساسية في المدن الجنوبية التي تقع فيها مدينة باماكو العاصمة⁹.

وقد شهدت مالي عدة موجات إحتجاجية وانتفاضات قام بها الطوارق المتمركزين في شمال البلاد بسبب التهميش الذي يعانون منه وإستبعادهم من عملية صنع القرار وأكبر تلك الحركات الإحتجاجية تلك التي عرفتها البلاد في سنة 1960 وما بين 1962 و1964 وما بين 2006 و2009، وآخرها وأخطرها حركة التمرد التي شهدتها البلاد سنة 2012 بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي تمثل بداية الأزمة الأمنية الحالية الممتدة في منطقة الساحل الإفريقي، وقد زادت حدة تلك الأزمة بعد إعلان استقلال إقليم أزواد عن مالي، وقد تزامن ذلك مع بداية الأزمة في ليبيا سنة 2011 وإنخراط الطوارق المنتسبين للحيش الليبي السابق ودعمهم لباقي قبائل الطوارق في مالي، وكل ذلك في ظل فوضى إنتشار السلاح¹⁰.

كما أسهم الإقتراب العسكري في 2012/03/21 بقيادة أمادو سونغو Amado Sanogo على الرئيس توماني توري Tomani Touré في تأزيم الوضع أكثر، وخلق توازن هش بين النخب السياسية المدنية والقوى العسكرية الإقتلابية، وبدخول "جماعة أنصار الدين" الطارقية المتشددة بزعامة إباد إغ غالي في صراع مع الحكومة المالية في باماكو من جهة وحركة تحرير أزواد من جهة الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي¹¹.

وقد تسارعت الأحداث في تلك المنطقة إيذانا بإنتقال الأزمة الأمنية إلى مرحلة جديدة أشد وأخطر على الأمن والسلم الإقليميين وأهم تلك الأحداث كانت كالآتي¹²:

أ- تحالف المتشددين الطوارق وبعض التنظيمات الإرهابية الممتدة عبر الصحراء وزحفهم على بعض مدن الشمال المالي كتومبكتو وكيدال ومدينة كونا الإستراتيجية التي تضم مطارا عسكريا وأهم ثكنة عسكرية مما شكل تصعيدا عسكريا عالي المستوى.

ب- القرار الإفرادي لفرنسا بالتدخل العسكري في مالي في 2013/01/11 ومخالفة قرار مجلس الأمن رقم 2085 الصادر في 2012/12/20 الذي كانت قد طالبت به فرنسا بالتشاور مع أعضاء الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا لنشر قوى دولية لمدة عام واحد مؤلفة من 500 جندي مالي و3300 جندي دولي وقد كشف هذا التدخل النوايا التقليدية للهيمنة من قبل فرنسا.

ج- التدخل العسكري للنانو في ليبيا وإسهامه في زيادة حجم فوضى اللأمن والإنتشار العمودي والأفقي لمختلف المعضلات الأمنية.

د- التحول في موقف زعيم حركة أزواد ووقفه مفاوضات الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المالية واستئنافه لحركة التمرد وتحالفه مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وجماعة المثلثين وإعادة السيطرة على مدينة كوتا.

وتأتي الأزمة الامنية في مالي في سياق أزمات أخرى في منطقة الساحل التي توفر بيئة مواتية لإنتشار التهديدات الأمنية المهددة للسلم والأمن الإقليميين ومن جملة الأسباب التي أسهمت في تأزم الوضع الأمني في تلك المنطقة ما يلي:

أ- أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر هذه الأزمة من الإفرازات المباشرة لمشكلة الجغرافية المتوارثة من العهد الاستعماري إذ لم يتم مراعاة التنوع الإثني والقبلي وخصوصيات المجتمعات المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي، مما أدى إلى وجود شرح هيكلي لم يسمح بوجود عملية سياسية حقيقية تفرز أنظمة سياسية تمثيلية بالإضافة إلى الأدوار السلبية للنخب العسكرية التي تشكل عائقا أمام أي بناء ديمقراطي هناك. وفي ظل هذه الترسبات تصبح الدولة عاجزة وظيفيا عن أداء مهامها وهو ما أكدته التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة The Fund For Peace الذي صنف 5 دول في الساحل الإفريقي (النيجر، تشاد، مالي، السودان، موريتانيا) من ضمن الدول الفاشلة في العالم¹³

ب- النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي:

تشكل أقلية الطوارق أحد مكونات المجتمعات في دول إقليم الساحل الإفريقي وتعاني هذه الأقلية من مشكلة الاندماج المجتمعي وغياب أدنى صور التنمية في الأقاليم التي تتركز فيها وهذا الوضع أدى إلى بروز تهديدات أمنية حقيقية تتجسد في نزاعات إثنية وعرقية عديدة في فترات مختلفة، وتصبح تلك التهديدات أخطر وأشد إذا تم ربطها بالظواهر الأخرى العابرة للحدود كالجريمة المنظمة والإرهاب¹⁴.

ج- المشاريع الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي:

أخذ الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي يزداد من قبل القوى الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار الحملة الدولية على الإرهاب بالإضافة إلى صراع النفوذ والحفاظ على المصالح الاقتصادية في منطقة تعتبر من المناطق الغنية بالثروات الطاقوية والمعدنية المختلفة كالنفط واليورانيوم، وقد ساهم هذا الصراع في إبقاء حالة الإستقرار في المنطقة، ومن بين أهم القوى هناك نجد النفوذ الفرنسي التقليدي الذي يعتبر المنطقة من المجالات الحيوية لفرنسا وإرثها الاستعماري الذي أتاح لها التواجد العسكري من خلال نشر قواعد عسكرية في المنطقة وتدخلات عسكرية مباشرة إذا لزم الأمر لحماية المصالح وخاصة مناجم اليورانيوم في النيجر ومالي¹⁵.

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين من القوى الصاعدة في المنطقة والمزاحمة للوجود الفرنسي، فبالنسبة لمشاريع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب في تمريرها عبر سياسات دعم الديمقراطية مع ضرورات متعلقة بملف الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي، وبالنسبة للصين التي تعتبر قوة صاعدة وأطماعها المتزايدة في التواجد على الساحة الإفريقية وتشكيل عبء على القوى التقليدية المسيطرة في إفريقيا بشكل عام والساحل الإفريقي بشكل خاص¹⁶.

وقد أفرزت الأزمة الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل شكلا جديدا من التهديدات الأمنية على الجزائر بشكل خاص ودول المنطقة بشكل عام، مما دعا إلى ضرورة رسم إستراتيجية متعددة الأبعاد لحل تلك الأزمة والحد من تداعياتها على أمن دول إقليم الساحل.

2.2- طبيعة تهديدات الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

أدخل أدت الأزمات الأمنية في بعض دول منطقة الساحل الإفريقي وعلى رأسها الأزمة الأمنية في مالي وليبيا إلى رفع مستوى التهديدات الأمنية في تلك المنطقة وتوسيع مدى إنتشارها ويأتي في مقدمة تلك التهديدات خطر الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

أ- الإرهاب:

أضحت منطقة الساحل الإفريقي ملاذا لمختلف الجماعات الإرهابية ما جعل المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ودول المغرب العربي يحول إهتماماته لتلك المنطقة المنسية، وتتمركز أغلب الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة على الحدود المالية الموريتانية وفي الشمال المالي وشمال التشاد وفي المناطق الحدودية الليبية الجزائرية وأبرز تلك الجماعات "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" و"حركة التوحيد والجهاد" و"تنظيم الجماعة السلفية للجهاد" و"تنظيم أنصار الدين"، بالإضافة إلى محاولة نقل "تنظيم داعش" إلى تلك المنطقة بعد عقد بيعة "جماعة جند الخلافة" لأمير تنظيم داعش¹⁷.

ب- الجريمة المنظمة:

عملت مظاهر الفشل الدولاتي والتشتت العرقي على تهيئة بيئة ملائمة للجريمة المنظمة ومن أهم أوجهها الهجرة السرية وتجارة المخدرات وصولا إلى تجارة الأسلحة.

د- الهجرة السرية:

أنتجت الأزمات المتلاحقة في منطقة الساحل الإفريقي بفعل اللاإستقرار السياسي وانعدام التنمية موجات من الهجرات وخاصة من فئة الشباب الذين يتطلعون للعيش في ظروف مادية أفضل¹⁸.

هـ- تجارة المخدرات:

أكد تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أن 15% من التجارة العالمية للكوكايين تمر عبر منطقة الساحل والصحراء وقد أصبح هذا النشاط من أهم التهديدات على إقتصاديات دول تعتبر الأفقر عالميا، ورغم أن النزاع الدائر هناك قد أثر على طرق التهريب التقليدية إلا أن المهربين باتوا متكيفين مع الأوضاع السائدة في تلك المنطقة وأنشأوا طرقا بديلة أخرى مستغلين ضعف وهشاشة التغطية الأمنية لدول تلك المنطقة¹⁹.

وقد شهدت الفترة الممتدة بين 2005 و2008 توسع تدفق الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا بسرعة، ورغم انكماش هذه التجارة بعد عام 2008 إلا أنها تبقى مهمة، ويتم نقل الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر الطرق البرية والبحرية والجوية لدول منطقة الساحل وغرب إفريقيا وتعتبر

مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو من بين أهم مراكز الشحن الجوي إلى أوروبا، ويمر بعضها عبر الجزائر العاصمة ولا زالت هذه المراكز نشطة بدليل ما أكدته المضبوطات خلال عامي 2011 و 2012 في هذه المطارات²⁰.

و- تهريب الاسلحة:

أسهمت الأزمة الأمنية في ليبيا في تشجيع تهريب السلاح حيث ذكرت صحيفة " صانداي تايمز " سنة 2013 مستندة إلى تقرير صادر عن الإستخبارات البريطانية أن "تنظيم بوكو حرام" استطاع تأمين طريق لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض جو. وقد أصبحت مناطق شمال مالي وشمال النيجر ودارفور مراكز إنتشار فوضى السلاح ومصدرا لتهديدات خطيرة للأمن القومي لدول المنطقة، وتوفر تلك الأنشطة العنيفة عائدات مالية كبيرة للتنظيمات المتشددة المتواجدة في تلك المنطقة²¹.

3- أثر تهديدات أزمة مالي على الدبلوماسية الأمنية الجزائرية:

إن صعوبة إيجاد حلول للأزمة الأمنية في منطقة الساحل تعزى لأسباب متعلقة بمبادرات الأطراف الإقليمية والدولية وتناقضها في كثير من الأحيان مما أدى إلى إشتداد تلك الأزمة في بعض فترات الصراع الدائر هناك، وبخصوص الجهود الجزائرية لحل الأزمة الأمنية في منطقة الساحل والتي لم تحقق أهدافها في تحقيق الإستقرار في تلك المنطقة بسبب جملة من العراقيل التي حدّت من دور الجزائر في الوصول إلى حلول وتوافقات ترضي الأطراف المتصارعة.

وأبرز تلك العراقيل التي يمكن تحديدها في الآتي:

1. غياب رؤية موحدة للعدو:

تعتبر وجهات النظر المتناقضة بشأن طبيعة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل من نقاط الإختلاف التي تعرقل جهود سلطات الدول المعنية بالصراع وتبعاته، إذ تعتبر الجزائر انه لا وجود لإرتباطات مباشرة بين التنظيمات الإرهابية المحلية المتواجدة في الجزائر والتنظيمات الجهادية المتشددة المتواجدة في منطقة الساحل رغم أن أغلب قيادات تلك التنظيمات ذات أصول جزائرية (عبد المالك درودكال، ومختار بلمختار ..الخ)، في حين تؤكد الدول الأخرى على الطبيعة العنكبوتية للعلاقات بين التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية وقد أسهم هذا الإختلاف في إتباع مقاربات مختلفة وتشتت جهود كل فاعل معني بالأزمة الأمنية هناك²².

2. إختلاف درجة الإستجابة:

تتبنى مختلف الدول المعنية بالأزمة الأمنية في منطقة الساحل استراتيجيات مختلفة للتعامل مع مختلف التبعات، فالجزائر مثلا ترفض منطلق التفاوض مع الجماعات المختلفة ودفع الفدية (وتعتبره فعلا مجرما لما يوفره من مصادر تمويلية لمختلف الجماعات المتشددة)، وتتجلى هذه الإستراتيجية في تعامل

الجزائر مع "أزمة تقنورين" في "عين امناس" في 2013/01/16 والتدخل العسكري الانفرادي لحل تلك الأزمة وعدم الرضوخ للضغوطات الإقليمية والدولية لتغيير منطقتي تعامل الجزائر مع تلك الأزمة، في حين فضلت سلطات دول مجاورة حلولاً تفاوضية مع الجماعات المتشددة مثل تسهيل حكومة مالي ووساطتها لدفع فدية مقدرة بـ 5 مليون يورو لإطلاق رهائن ألمان²³

3. غياب الثقة:

تضاف أزمة الثقة إلى أزمة الإختلاف في مقاربات التعامل مع مختلف الأزمات الأمنية في منطقة الساحل بين دول تلك المنطقة، فالدول المجاورة للجزائر تنظر بعين الريبة لمختلف السياسات الخارجية الجزائرية وتعتبر أنها تنزع نحو الهيمنة، فبحسب تلك الدول فإن أغلب قيادات التنظيمات الجهادية هم جزائريو الجنسية تحاول الجزائر إستغلالهم للسيطرة وفرض شروطها على دول الجوار، بالإضافة إلى دعم "جبهة البوليزاريو" للضغط على المغرب والطارق في جنوب ليبيا وشمال مالي. ومن جانبها ترتاب الجزائر من سياسات دول الجوار التي تفضل إقامة تحالفات مع جهات أجنبية لا تنتمي لتلك المنطقة، وتفضل كبدل لذلك تحركاً إقليمياً في إطار إفريقي أو عربي، ومن أمثلة ذلك إطلاق مالي لأربع قيادات جهادية مقابل إطلاق سراح رهينة فرنسية، تحالف نيجيري فرنسي وإستبعاد الجزائر في العملية الأمنية المشتركة لتحرير رهينتين فرنسيتين سنة 2011. وقد أظهرت الجزائر رفضها لهذه الأشكال من التعاون من خلال عدم تلبية دعوة لحضور إجتماع خبراء الأمن في باماكو سنة 2013 ورفض الإنضمام للقيادة الإفريقية الأمريكية AFRICOM²⁴.

4. الطابع الأزموي للدبلوماسية الجزائرية:

تتسم الدبلوماسية الجزائرية بأنها دبلوماسية الأزمات وهذا عائد لعدة أسباب منها الطبيعة اللاتماثلية للأزمات الأمنية المعاصرة، إضافة إلى عدم التوافق الداخلي حول الخطوط العريضة للسياسات الخارجية الجزائرية حيث وجهت عدة إنتقادات من أطراف داخلية للدبلوماسية الجزائرية ومنهم عبد المجيد منصرة رئيس جبهة التغيير الذي طالب بضرورة وجود إجماع بين السلطة والمعارضة حول أسس السياسات الخارجية والدفاعية والأمن القومي وضرورة إشراك مكونات المجتمع المدني في القيام بدور إقليمي قائم على قيم الجوار والتعاون والتضامن والمصلحة المشتركة. وتؤدي هذه الأسباب غالباً إلى التأخر في طرح حلول للأزمات الإقليمية، فتعامل الجزائر مع الأزمة الليبية رغم إيجابيته إلا أنه لم يحقق أهدافه بالنظر لعمق وتعقيد الصراع هناك²⁵.

5. الطبيعة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل من مناطق تقاطع نفوذ بعض القوى الدولية خاصة الفرنسية والأمريكية، مما يشكل عائقاً إضافياً أمام جهود التسوية التي تصبو إليها دول المنطقة ومن بينها الجزائر، حيث تتواجد فرنسا بشكل بارز في تلك المنطقة للحد من نفوذ قوى أخرى صاعدة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وبفعل

وجود مصالح فرنسية كبيرة في تلك المنطقة وأهمها مناجم اليورانيوم في النيجر، ولذلك أنشأت فرنسا قاعدة عسكرية على بعد 150 كلم من الحدود الليبية، وقد أضحت جل المصالح الفرنسية مهددة منذ عام 2000 بسبب المنافسة التي تلقاها "شركة توتال" الفرنسية من قطر على حوض "تاوديني" المتواجد بين الجزائر وموريتانيا²⁶.

وبموازاة ذلك تصاعد الدور الأمريكي في تلك المنطقة من خلال برامج ومبادرات تحت شعار محاربة الإرهاب وضمنا حماية مصالحها في منطقة الساحل لمحاولة إيجاد بديل طاووي عن الشرق الأوسط وقد تم تأكيد ذلك في شكل قانون سنة 2005 بالإضافة إلى الإعتماد على تلك المنطقة كمركز لمراقبة حركة التجارة في إقليم السويس والبحر الأحمر²⁷.

وتقرض هذه الأسباب وغيرها ضرورة أن يعيد صانع القرار الدبلوماسي والأمني في الجزائر النظر في عناصر ومقومات العقيدة الأمنية والدبلوماسية الجزائرية في التعاطي مع الأزمات الدولية والإقليمية وخاصة تلك المتعلقة بدول الجوار بالنظر للتهديدات التي تمس الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر. وتتخلص طبيعة التغيرات في العقيدة الأمنية التي تفرضها التهديدات الجديدة ما يلي:

1. تبني المفهوم الموسع للأمن الذي قامت عليه الدبلوماسية الجزائرية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإتباع سياسات جديدة كوسائل لمكافحة الإرهاب من خلال الاهتمام بالجانب التنموي سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي. بالإضافة إلى التركيز على ترقية ما يسمى بالدبلوماسية العمومية لتحسين صورة الجزائر في الخارج والمرتكزة على مبدئين رئيسيين هما تجريم الفدية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول²⁸.

2. ضرورة بناء إستراتيجية إستباقية ونظام لليقظة والحماية من الأزمات المحتملة ودمج البعد الأنثروبولوجي وليس السياسي فقط لفهم التناقضات وبالتالي إمكانية التأثير المباشر في الأزمات المختلفة، بالإضافة إلى تطوير الجيش الوطني الشعبي ودعمه بالآليات والتكنولوجيات المتطورة تسهيلا لنمط المراقبة²⁹.

3. إعادة النظر في نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الإستجابة لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية وتاريخا الدبلوماسي النشط في سنوات الستينيات والسبعينيات³⁰.

4. إعادة النظر في الضوابط الدستورية التي تحكم تحرك الجيش الوطني الشعبي ومنح حق التدخل وتتبع بقايا الجماعات الإرهابية ومختلف التهديدات الصلبة المتأتية من دول الجوار، لضمان عدم تكرار الإختراقات الأمنية³¹. وقد تحقق ذلك ضمن دستور 16 سبتمبر 2020 الذي أكد على إضطلاع رئيس الجمهورية بإعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة بإقرار إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان وذلك طبقا للمادة 91 الفقرة 2.

إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل أكثر إستشرافية لتقوية الجيش وضمان إحترافية أكبر خاصة في فترات الإنعاش الاقتصادي والمالي مما يسمح بتقوية المنظومة الدفاعية إزاء مختلف التهديدات الصلبة والناعمة³².

الخاتمة:

يجب تعتمد الجزائر في مقاربتها لحل مختلف الأزمات الأمنية التي تمس أمنها القومي على أولوية الحلول السياسية دون تجاهل الحلول العسكرية، وهذه الأخيرة تحكمها مبادئ كرسها العرف الدبلوماسي الجزائري وضوابط دستورية التي سادت لفترة طويلة منذ إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى غاية إقرار دستور 2020 إمكانية تدخل الجيش الشعبي الوطني خارج الحدود ضمن شروط أكدتها المادة 91 من الدستور وهو الأمر الذي يعتبر تحولا جذريا في العقيدة الأمنية الجزائرية.

وتمثل الأزمة الأمنية الأخيرة في دولة مالي وفي منطقة الساحل الإفريقي المحك الحقيقي للدبلوماسية الأمنية الجزائرية بالنظر للطبيعة المعقدة للتهديدات التي أفرزتها، وبالرغم من أن المقاربة الجزائرية لحل تلك الأزمة أو لتقليل آثارها السلبية كان لها دور في الحد من مخاطر تلك التهديدات على الأمن القومي الجزائري، إلا أن ذلك لا ينفي محدودية الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي بفعل جملة من الأسباب تفرضها طبيعة التهديدات اللاتماثلية للأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى إختلاف مصالح الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة هناك.

ورغم قيام الجزائر بتكليف دبلوماسيتها الأمنية مع التهديدات التي تثيرها الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال الإنخراط في العمل الإقليمي المشترك وتعزيز قدراتها الذاتية لحماية الأمن القومي الجزائري وتفعيل آليات أخرى للتصدي بالإضافة إلى الآلية العسكرية والأمنية، إلا أن الطبيعة المعقدة لتلك الأزمة الأمنية وآثارها تفرض على الجزائر إعادة صياغة كلية لمقاربتها الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات الأمنية قائمة على توفر جملة من الإشتراطات أهمها:

1. العمل على تثبيت إستقرار النظام السياسي الجزائري داخليا ما يزيد من فاعلية الدبلوماسية الجزائرية بكل أوجهها، فقد عرفت الجزائر غيابا واضحا خلال الفترة ما بين مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 2013 وغياب شبه كلي للدور الجزائري إلى غاية إعادة بناء المؤسسات السياسية بعد حراك 22 فيفري 2019 الذي مهد لمرحلة جديدة في تاريخ النظام السياسي الجزائري إنطلقت بإنتخاب رئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2019 ثم الإستفتاء الدستوري في 01 نوفمبر 2020 تلتها الإنتخابات التشريعية في 12 جوان 2021 والإنتخابات المحلية في 27 نوفمبر 2021. وذلك سيؤدي -بلا شك- إلى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية.

2. ضرورة الإهتمام بتنمية المناطق الحدودية كأهم مداخل حماية الأمن القومي الجزائري.

3- التشديد على إعتداد المقاربات الجماعية والتأكيد عليها في المحافل الدولية ورفض منطق التحالفات والإنفراد بالقرارات في ما يخص الأزمات الأمنية ذات الطابع الإقليمي.

الهوامش:

- 1 - ساحل مخلوف، حول تطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات: دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 40، جوان 2015، ص: 620.
- 2 - المرجع نفسه، ص: 620.
- 3 - المرجع نفسه، ص 621
- 4 - المرجع نفسه، ص: 621.
- 5 - المرجع نفسه، ص 621
- 6 - المرجع نفسه، ص: 621.
- 7 - نتاري محمد، إستراتيجية الوساطة الأمنية لحل أزمة الإستقرار بالساحل: دور الوساطة الجزائرية لحل الأزمة المالية (2010-2015)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2015، ص : 63.
- 8 - المرجع نفسه، ص: 63-64.
- 9 - دلة أمينة مصطفى، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 50، 2016، ص: 119.
- 10 - المرجع نفسه، ص: 120.
- 11 - المرجع نفسه، ص: 120.
- 12 - المرجع نفسه، ص-ص: 121-122.
- 13 - بومدين عربي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الديبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 465، فبراير 2017، ص-ص: 129-130
- 14 - المرجع نفسه، ص: 131.
- 15 - المرجع نفسه، ص: 132.
- 16 - المرجع نفسه، ص: 133.
- 17 - نتاري محمد، مرجع سابق، ص-ص: 43-44.
- 18 - المرجع نفسه، ص: 44.
- 19 - المرجع نفسه، ص: 45.
- 20 - المرجع نفسه، ص: 45.
- 21 - المرجع نفسه، ص: 45.
- 22 - دلة أمينة مصطفى، مرجع سابق، ص: 128.
- 23 - المرجع نفسه، ص-ص: 128-129.
- 24 - المرجع نفسه، ص: 129.
- 25 - المرجع نفسه، ص-ص: 129-139.
- 26 - شمسة بوشنافة، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد 26، مارس 2016، ص: 49.
- 27 - المرجع نفسه، ص: 50.

- 28 - خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 50، 2016، ص-ص: 33-34.
- 29 - المرجع نفسه، ص: 42.
- 30 - بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 مارس 2012، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>
- 31 - المرجع نفسه.
- 32 - المرجع نفسه.